جامعة محمد بوضياف -المسيلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# محاضرات في القانون الدستوري

## السداسي الثاني

**إعداد الدكتور:**
**رابعي إبراهيم**

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق
الموسم الجامعي 2022/2021

## النظم السياسية من حيث تطبيق مبدا الفصل بين السلطات

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات معيارا أساسيا لتمييز النظم السياسية المعاصرة، فتأخذ النظم صورا مختلفة تبعا لموقفها من مبدأ الفصل بين السلطات، خاصة علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتراوح هذه المواقف بين الفصل الشديد وبين الاندماج، مرورا بالفصل المرن.

فحيث يكون الفصل بين السلطتين شديدا نكون بصدد نظام رئاسي، ونموذجه النظام الأمريكي.

وإذا كان الفصل بين السلطتين معتدلا ومرنا فيه تعاون بينهما، فإننا نكون بصدد نظام برلماني، ونموذجه النظام البريطاني، أو نظام شبه رئاسي ونموذجه النظام الفرنسي.

أما إذا لم يكن هناك فصل بين السلطتين وتم دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية فنكون أمام نظام مجلسي ويسمى أيضا نظام حكومة الجمعية، ونموذجه النظام السويسري.

### أولا: النظام الرئاسي.

تعريفه: النظام الرئاسي هو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل الشديد بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فصل يحقق التوازن بينهما ويضمن عدم إمكانية تأثير إحداهما على الأخر.

أركانه: يقوم النظام الرئاسي كما رأينا على أساس الفصل الشديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيحدد لكل سلطة طريقة تشكيلها وصلاحياتها التي تمارسها باستقلالية ولا يمكن لأي منهما أن يتدخل من في تشكيل أو في صلاحيات السلطة الأخرى، هذا من حيث الأصل، مع وجود بعض الاستثناءات في التطبيقات العملية لهذا النظام.

1- **وحدة السلطة التنفيذية**، يجسدها رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب، يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، وما الوزراء إلا مساعدين له، يجسدون سياسته، وليست لهم أي مسؤولية أمام البرلمان فالرئيس هو الذي يعينهم ويحدد برنامج عملهم وينهي مهامهم، وهو مسؤولون فرديا أمامه، وليست لهم أي مسؤولية جماعية، فرئيس الجمهورية هو المستحوذ والمسيطر على السلطة التنفيذية دون مشاركة من أحد، ويستمد شرعيته من كونه منتخب من قبل الشعب، ولا يدين للبرلمان بمنصبه.

2- **الفصل الشديد (الجامد) والتوازن بين السلطتين**: تستقل كل سلطة عن الأخرى عضويا، فلا يمكن الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة، كما لا يمكن لأحدهما أن تتدخل في تشكيل الأخرى، ويستقلان أيضا في ممارسة اختصاصاتهما، دون تعاون بينهما، ولا يمكن لأي منهما أن تضغط على الأخرى، فكلا من السلطتين تستمد شرعيتها من الشعب، ولا وجود لرقابة متبادلة، مما يحقق التوازن بينهما، فلا يمكن لرئيس الجمهورية حل المجلس النيابي، أو دعوته للانعقاد، أو المبادرة بمشاريع قوانين وغيرها من مظاهر التدخل، وفي المقابل لا

يمكن للبرلمان محاسبة الوزراء أو استجوابهم أو سحب الثقة منهم. مع وجود بعض الاستثناءات تختلف من نظام لأخر.

## ثانيا: النظام المجلسي.

1- تعريفه: نظام يقوم على أساس تركيز ودمج كل السلطات ومظاهر السيادة في يد البرلمان المنتخب من قبل الشعب، فيمارس السلطة التشريعية بنفسه، ويسند ممارسة السلطة التنفيذية لهيئة منبثقة عنه تعمل تحت اشرافه ورقابته وهي مسؤولة أمامه.

2- أركانه: يقوم النظام المجلسي (نظام الجمعية) على ركن واحد أساسي وهو دمج السلطات وتركيزها لصالح الهيئة النيابية، ويمكن أن نضيف ركنا أخر يترتب على العنصر الأول وينتج عنه وهو تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان.

**أ- دمج السلطات وتركيزها في يد البرلمان**

يقوم هذا النظام على أساس وحدة السلطة ودمجها في يد البرلمان، الذي يعتبر الممثل الحقيقي للشعب، ويضطلع بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية، غير أنه يوكل المهام التنفيذية لهيئة منبثقة عنه فيعين الوزراء ورئيس الوزراء.

**ب- تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان**

وهي خاصية متفرعة عن الأولى، فالحكومة وان كانت تمارس العمل التنفيذي إلا أن هذه الممارسة تتم تحت اشراف البرلمان وبتوجيه منه، ويترتب على ذلك أن الحكومة لا تستمد اختصاصاتها من الدستور كما هو معمول به في باقي النظم، بل تستمد اختصاصاتها من قبل البرلمان، ويملك هذا الأخير حق الغاء القرارات الحكومية، ومساءلة الوزراء وعزلهم في أي وقت، ولا تملك الحكومة أي آلية للاعتراض على البرلمان أو رقابته.

## ثالثا: النظام البرلماني.

1- تعريفه: هو النظام الذي يقوم على أساس التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تشارك كل سلطة السلطة الأخرى في ممارسة بعض اختصاصاتها، ويمتلكان وسائل للتأثير المتبادل بينهما. وتشكل مسؤولية الحكومة أمام البرلمان عنصرا أساسيا في هذا النظام.[1]

2- أركانه: يقوم النظام البرلماني على ركنين أساسيين هما:

أ- **ثنائية السلطة التنفيذية:** أي أن السلطة التنفيذية يشرف عليها جهازين رئيسيين، يتمثلان في رئيس الدولة والحكومة.

[1] بوكرا ادريس، المرجع السابق، ص 447.

- رئيس دولة غير مسؤول سياسيا: يكون ملكا أو رئيسا منتخبا من قبل البرلمان ونادرا ما يكون منتخبا من قبل الشعب، فهو لا يتمتع بشرعية شعبية ولا يمارس سلطات فعلية، وعادة ما تكون مهامه شرفية ولأنه لا يملك سلطات فعلية فلا يكون مسؤولا سياسيا، كما يجب أن يوقع الوزير أو الوزير الأول بجوار توقيع الرئيس.
- حكومة مسؤولة سياسيا: وتتكون من رئيس الوزراء والوزراء، وتعتبر العنصر الأساسي في السلطة التنفيذية، تستحوذ على ممارسة المهام التنفيذية، وهي مسؤولة سياسيا عن أدائها، وتشكل المسؤولية الوزارية حجر الزاوية في النظام البرلماني، وقد تكون المسؤولية فردية تتعلق بكل وزير لوحدة بخصوص أعمال وزارته، كما قد تكون جماعية تضامنية، تتعلق بكل الطاقم الحكومي بخصوص السياسة العامة للحكومة ككل، ويؤدي إقرارها إلى اسقاط الحكومة كاملة.

ب- **التعاون والتوازن بين السلطتين:** يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تحدد لكل سلطة تركيبتها وصلاحياتها، مع إمكانية تدخل كل سلطة في عمل السلطة الأخرى، إما بغرض التعاون وهو التدخل الإيجابي، وبغرض الرقابة.

- التعاون: ويتجسد من خلال تدخل كل سلطة في الأخرى، سواء في التشكيل أو في الجانب الوظيفي، فلا يقتصر التشريع على البرلمان، بل يمكن للسلطة التنفيذية المشاركة في اقتراح القوانين وسنها، ويمكن للوزراء حضور جلسات البرلمان، والمشاركة في المناقشات وشرح سياسة الحكومة، والسلطة التشريعية بدورها تشارك السلطة التنفيذية بعض مهامها كالمصادقة على المعاهدات وإعلان الحرب وإمكانية الجمع بين عضوية البرلمان وتولي المناصب الوزارية.
- التوازن: يتحقق التوازن بين السلطتين عن طريق امتلاك كل منهما لآليات رقابة في مواجهة السلطة الأخرى، وعلى الأخص سلطة البرلمان في تقرير مسؤولية الحكومة وسحب الثقة منها، وبالمقابل حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان وإجراء انتخابات مسبقة.

## رابعا: النظام شبه الرئاسي.

تعريفه: النظام شبه الرئاسي أو المختلط هو نظام يجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني، فيعتمد ثنائية السلطة التنفيذية، رئيس دولة إلى جانبه حكومة مسؤولة سياسيا أمام البرلمان وأمام رئيس الجمهورية، وعلاقة تعاون ورقابة بين السلطتين، ويأخذ من النظام الرئاسي انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب وتمتعه بصلاحيات واسعة دون أن يكون مسؤولا سياسيا أمام البرلمان.

أركانه:

**ثنائية السلطة التنفيذية**

يجسدها رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب، يتمتع بصلاحيات واسعة، ويساهم بشكل فعلي في مهام السلطة التنفيذية، وإلى جانبه حكومة مكونة من رئيس ووزراء، يتمتعون بجملة من الصلاحيات التنفيذية، ويسألون سياسيا أمام البرلمان، ورئيس الجمهورية.

**التعاون والتوازن بين السلطتين**

- التعاون: ويتجسد من خلال تدخل كل سلطة في الأخرى، سواء في التشكيل أو في الجانب الوظيفي، فلا يقتصر التشريع على البرلمان، بل يمكن للسلطة التنفيذية المشاركة في اقتراح القوانين وسنها، ويمكن للوزراء حضور جلسات البرلمان، والمشاركة في المناقشات وشرح سياسة الحكومة، والسلطة التشريعية بدورها تشارك السلطة التنفيذية بعض مهامها كالمصادقة على المعاهدات وإعلان الحرب وإمكانية الجمع بين عضوية البرلمان وتولي المناصب الوزارية.
- التوازن: يتحقق التوازن بين السلطتين عن طريق امتلاك كل منهما لآليات رقابة في مواجهة السلطة الأخرى، وعلى الأخص سلطة البرلمان في تقرير مسؤولية الحكومة وسحب الثقة منها، وبالمقابل حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان وإجراء انتخابات مسبقة.

**ملخص الدرس النظم السياسية من حيث مبدأ الفصل بين السلطات:** يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات معيارا أساسيا لتمييز النظم السياسية المعاصرة، فتأخذ النظم صورا مختلفة تبعا لموقفها من مبدأ الفصل بين السلطات، خاصة علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتراوح هذه المواقف بين الفصل الشديد ودمج السلطات، مرورا بالفصل المرن.

فحيث يكون الفصل بين السلطتين شديدا نكون بصدد نظام رئاسي، ونموذجه النظام الأمريكي. وهو نظام يقوم على أساس الاستقلال والفصل الشديد بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فصل يحقق التوازن بينهما ويضمن عدم إمكانية تأثير إحداهما على الأخر. ويقوم هذا النظام على ركنين أساسيين، الأول وحدة السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس جمهورية منتخب من قبل الشعب يتمتع بصلاحيات واسعة وغير مسؤول أمام البرلمان، أما الركن الثاني فهو الفصل الشديد والتوازن بين السلطتين، ويتحقق التوازن من خلال منع السلطتين من أي تدخل في شؤون بعضهما وتجريدهما من أي آليات للرقابة المتبادلة.

وإذا كان الفصل بين السلطتين معتدلا ومرنا فيه تعاون بينهما، فإننا نكون بصدد نظام برلماني، ونموذجه النظام البريطاني، أو نظام شبه رئاسي ونموذجه النظام الفرنسي. وهما

نظامان يشـتركان في عنصـر التعاون والتوازن بين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية، وثنائية السلطة التنفيذية، يجسدها رئيس دولة غير مسؤول وحكومة مسؤولة سياسيا، فالمسؤولية الوزارية عنصـر مشـترك في النظامين، إلا أنهما يختلفان في وضـع رئيس الدولة، ففي النظام البرلماني يعد منصبا شرفا فقط لا يتمتع بصلاحيات تنفيذية فعلية، ولا يتحمل أي مسؤولية، أما في النظام شبه الرئاسي (ويسمى أيضا شبه برلماني) فإنه منتخب من قبل الشعب، ويتمتع بصلاحيات واسعة.

أما إذا لم يكن هناك فصل بين السلطتين وتم دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية فنكون أمام نظام مجلسي ويسمى أيضا نظام حكومة الجمعية، ونموذجه النظام السويسري. وهو نظام يقوم على أساس تركيز ودمج كل السلطات ومظاهر السيادة في يد البرلمان المنتخب من قبل الشعب، فيمارس السلطة التشريعية بنفسه، ويسند ممارسة السلطة التنفيذية لهيئة منبثقة عنه تعمل تحت اشرافه ورقابته وهي مسؤولة أمامه.

ورغم إمكانية إجراء مفاضلة نظرية بين هذه النظم، بتسجيل إيجابيات أو سلبيات هذا النظام أو ذاك، إلا أن ذلك لا يعني أن نظاما ما أحسن وأصلح من غيره، فلا يوجد نظام مثالي، ولكل نظام مزاياه وعيوبه، فالنظام الرئاسي الذي نجح في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن كذلك في دول أمريكا اللاتينية، والنظام البرلماني نجح في بريطانية مهد نشأته وكثير من الدول الأخرى، غير أنه لم يكتب له النجاح في فرنسا، مما اضطرها إلى ادخال تعديلات عليه وتطعيمه بعناصر النظام الرئاسي حتى يناسب ظروفها الخاصة. فالمفاضلة إن تمت فليست بين نظام حسن ونظام سيء، ولكنه ترجيح لأحدها لاعتبارات معينة، لأن نجاح النظام من عدمه مرهون بالاستجابة لظروف ومعطيات كل دولة، بحيث كلما كان النظام أكثر تناغما مع تلك المعطيات ويضبط علاقات القوى الموجودة داخل الدولة، كان ناجحا واستطاع تحقيق الاستقرار السياسي، وكلما تجاهلها وابتعد عن ضبط الصراع الحقيقي داخل الدولة كان أقرب للفشل. ومن جهة أخرى فإن النظم اليوم لا تقوم على قوالب جاهزة واسس محدد حصرا، واختيار الدول لأحد النظم وفقا لما تقتضيه خصوصياتها، لا يعدو أن يكون مسألة تغليب لأحدها مع إمكانية تطعيمه ببعض عناصر النظم الأخرى.